بزيادة 32.8 دولاراً للبرميل خلال النصف الأول

«الشال»: أسعار النفط الكويتي عاودت صعودها فوق حاجز الـ 100 دولار

تحدث «الشال» عن النفط والمالية العامة – سبتمبر 2013 فقال: بانتهاء شهر سبتمبر 2013، انقضى النصف الأول من السنة المالية الحالية 2013/2014، ومازالت أسعار النفط متماسكة، وعاودت أسعار النفط الكويتي صعودها، فوق حاجز الـ 100 دولار أمريكي للبرميل، للشهر الثالث على التوالي. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر سبتمبر، نحو 107.8 دولارات أمريكية للبرميل، بارتفاع بلغ نحو 1.5 دولار أمريكي للبرميل، عن معدل شهر أغسطس، البالغ نحو 106.3 دولارات أمريكية للبرميل. وعليه، فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للنصف الأول من السنة المالية الحالية، نحو 102.8 دولار أمريكي للبرميل، بزيادة بلغت نحو 32.8 دولاراً أمريكياً للبرميل، أي بما نسبته 46.9 في المئة، عن السعر الافتراضي الجديد، المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولاراً أمريكياً للبرميل، ولكنه أدنى بنحو 2.8– دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته 2.7– في المئة، عن معدل سعر برميل النفط الكويتي للنصف الأول من السنة المالية الفائتة 2012/2013، والبالغ نحو 105.6 دولارات أمريكية للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2012/2013، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر بلغ نحو 106.5 دولارات أمريكية.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال النصف الأول من السنة المالية الحالية، بما قيمته 15.5 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستوى الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض، في جانب الأسعار، وربما حتى الإنتاج، حالياً، لا علاقة له بالواقع–، فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية، مجملها، نحو 31 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 14.1 مليار دينار، عن تلك المقدرة في الموازنة، ومع إضافة

نحو 1.2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 32.2 مليار دينار. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21 مليار دينار، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 11–12 مليار دينار، والواقع، أنه سيكون أعلى عند احتساب الوفر في مصروفات الموازنة عن المقدر، للسنة المالية الحالية 2013/2014 بمجملها.

اسعار النفط تعاود الصمود

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي اقل نشاطا، إذ انخفضت جميع المؤشرات، مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 459 نقطة وبانخفاض بلغ

بنك برقان يحقق أرباحاً 34.4 مليون دينار عن فترة النصف الأول

سلط «الشال» الاضواء على نتائج بنك برقان – 30 يونيو 2013 فقال: أعلن بنك برقان نتائج أعماله لفترة النصف الأول من العام الحالي 2013، والتي تشير إلى أن البنك، بعد خصم ضريبة دعم العمالة الوطنية، وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة، والضرائب الناتجة من الشركات التابعة خارج الكويت، قد حقق أرباحا بلغت نحو 34.49 مليون دينار، وبارتفاع، قارب نحو 658 الف دينار، أو ما يعادل 1.9 في المئة، مقارنة بمستوى أرباح البنك، للفترة نفسها من عام 2012، والتي بلغت نحو 33.83 مليون دينار. ويعود السبب الرئيس في الارتفاع، إلى ارتفاع في صافي إيرادات الفوائد بنحو 20.1 مليون دينار، وصافي الربح من العملات الأجنبية بنحو 6.2 ملايين دينار، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012.

وفي التفاصيل، ارتفعت الإيرادات التشغيلية للبنك إلى نحو 127 مليون دينار، مقارنة بنحو 90.7 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2012، ارتفاعا قاربت نسبته 39.9 في المئة، وقد جاء، معظمه، من ارتفاع صافي إيرادات الفوائد خلال الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2013، بنحو 20.1 مليون دينار

كوبتي، كما أسلفنا سابقاً، أي ما نسبته 34.6 في المئة، وصولا إلى 78.1 مليون دينار، مقارنة بنحو 58 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2012، وذلك نتيجة ارتفاع إيرادات الفوائد البالغ نحو 36.6 مليون دينار، وصولا إلى 129.8 مليون دينار، مقارنة بنحو 93.2 مليون دينار، في الفترة نفسها من العام السابق، وهو أعلى من ارتفاع بند مصروفات الفوائد بنحو 16.5 مليون دينار، أو نحو 46.9 في المئة، وصولا إلى 51.8 مليون دينار، مقارنة بنحو 35.2 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2012. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع صافي هامش الفائدة « الفرق ما بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة» من نحو 4.4 في المئة، في نهاية يونيو 2012، إلى نحو 4.8 في المئة. وارتفع بند صافي الربح من العملات الأجنبية بحدود 76.5 في المئة أو ما يعادل 6.2 ملايين دينار، كما أسلفنا، سابقا، وصولا إلى 14.3 مليون دينار، بعد أن كان عند نحو 8.1 ملايين دينار، للفترة نفسها من عام 2012، وارتفع بند إيرادات رسوم وعملات بحدود 18.5 في المئة أو ما يعادل نحو 3.7 ملايين دينار، وصولاً إلى نحو 23.8 مليون دينار، مقارنة بنحو 20.1 مليون دينار، للفترة نفسها من العام الفائت. وارتفع، أيضا، بند صافي إيرادات الاستثمار بحدود 239.5 في المئة أو ما يعادل نحو 2.5 مليون دينار، وصولا إلى نحو 3.6 ملايين دينار، مقارنة بنحو 1 مليون دينار، للفترة نفسها من العام الفائت.

وفي جانب المصروفات التشغيلية، ارتفع إجمالي المصروفات «مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى» بنحو 60 في المئة عندما بلغ نحو 55.8 مليون دينار، مقارنة بنحو 34.9 مليون دينار، للفترة نفسها من العام الفائت. وارتفعت قيمة إجمالي مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلفيات وانخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية بنحو 9.3 ملايين دينار أو بنحو 59.9 في المئة عندما بلغ نحو 24.8 مليون دينار، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت عندما بلغ

نحو 15.5 مليون دينار، وبذلك، انخفض هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 19.1 في المئة، بعد أن بلغ نحو 26.6 في المئة، خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

وتظهر البيانات المالية ارتفاع إجمالي موجودات البنك بنحو 414.8 مليون دينار، أو ما نسبته 6.9 في المئة، لتبلغ نحو 6387.7 مليون دينار، مقابل نحو 5972.9 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2012، وهذا الارتفاع سيكون أكبر، فيما لو قارنا إجمالي الموجودات بنظيره للنصف الأول من عام 2012، إذ سيقارب 1420.2 مليون دينار، أي بنمو نسبته 28.6 في المئة، حين بلغ إجمالي الموجودات نحو 4967.5 مليون دينار. وارتفعت الموجودات الحكومية «سندات وأذونات» لتصل إلى 521.5 مليون دينار «وتمثل 8.2 في المئة من إجمالي الموجودات»، محققة نسبة ارتفاع بلغت 7.8 في المئة، أي ما قيمته 37.9 مليون دينار، مقارنة بإجمالي تلك الموجودات في نهاية عام 2012، عندما كانت نحو 483.6 مليون دينار «وتساوي 8.1 في المئة من إجمالي الموجودات»، وسجلت الموجودات الحكومية ارتفاعا، بلغت نسبته 14 في المئة أي ما قيمته 63.9 مليون دينار، عند مقارنتها بحجمها، الذي كانت عليه في يونيو 2012، والبالغ 457.6 مليون دينار «وتعادل نحو 9.2 في المئة من إجمالي الموجودات». وزاد حجم محفظة القروض والسلفيات بنسبة 0.9 في المئة، إذ ارتفع إلى نحو 3405.8 ملايين دينار «53.3 في المئة من إجمالي الموجودات»، بعد أن كان في نهاية عام 2012، نحو 3374.8 مليون دينار «56.5 في المئة من إجمالي الموجودات». ولو قارنا حجم هذه المحفظة بنظيره الذي كان عليه، في الفترة نفسها من العام الماضي، سنرى أنها قد حققت ارتفاعا، قاربت نسبته 31.4 في المئة، إذ كان حينها نحو 2591.9 مليون دينار «52.2 في المئة من إجمالي الموجودات».

بينما تشير نتائج تحليلاتنا للبيانات المالية إلى أن مؤشرات الربحية للبنك، كلها، قد سجلت انخفاضا، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك «ROE» ليصل إلى نحو 8.9 في المئة، مقابل 10.9 في المئة في يونيو 2012، وانخفض مؤشر العائد على معدل أصول البنك «ROA» ليصل إلى نحو 1.1 في المئة، قياسا بنحو 1.4 في المئة، للفترة نفسها من عام 2012، وانخفض أيضا، مؤشر العائد على رأسمال البنك «ROC» ليصل إلى نحو 42.5 في المئة، بعد إن كان عند 43.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2012. كذلك انخفضت ربحية السهم «EPS» إلى نحو 18.1 فلسا، مقابل 20.1 فلسا في يونيو 2012، ونتيجة ارتفاع رأسمال البنك، خلال النصف الأول من هذا العام، مقارنة بالفترة السابقة نفسها. فيما ارتفع مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد «P/E» إلى نحو 16.6 مرة مقارنة بنحو 10.6 مرة، للفترة نفسها من العام السابق، وذلك نتيجة ارتفاع سعر السهم بنحو 41.2 في المئة بمستوى سعره في 30 يونيو 2012، وتراجع ربحية السهم الواحد بنحو 10 في المئة عن مستواه في نهاية يونيو 2012. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية «P/B» نحو 1.5 مرة، مقارنة بنحو 1.1 مرة، للفترة نفسها، من العام السابق.

بنك برقان

بانتهاء شهر سبتمبر

12 سوقاً مالياً حققت مكاسب في شهر واحد بأكثر من 3 في المئة

مقارنة مؤشرات

أداء الأسواق

تطرق «الشال» إلى الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة – سبتمبر 2013 فقال: كان أداء شهر سبتمبر الفائت أكثر نشاطاً من توقعاتنا، إذ ارتفعت مؤشرات 12 سوقاً من أصل 14 سوقاً منتقاة، 6 منها حققت مكاسب في شهر واحد بأكثر من 3 في المئة، وبانتهاء شهر سبتمبر ومقارنته بمستوى نهاية العام الفائت، أصبح 12 سوقاً من أصل 14 سوقاً ممن حققوا مكاسب خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الجاري، بينما ظل السوقان الهندي والصيني في المنطقة السالبة، إلا أنهما خفضا من مستوى خسائرهما بشكل كبير.

وقال أكبر المكاسب في شهر سبتمبر حققها سوق دبي بنمو لمؤشره بنحو 9.5 في المئة، تلاه السوق الياباني بتحقيق 8 في المئة، بينما ظل ترتيب أعلى المكاسب منذ بداية العام كما هو في نهاية شهر أغسطس. الترتيب الأول لسوق دبي بمكاسب بنحو 70.3 في المئة في تسع شهور، وجاء، ثانياً، سوق أبوظبي بمكاسب بنحو 46.1 في المئة ثم، ثالثا، السوق الياباني بمكاسب بنحو 39.1 في المئة. وإذا استثنينا مكاسب مؤشر سوق الكويت السعري البالغة 30.9 في المئة، تبتعد الأسواق الرابحة الأخرى، كثيراً، عن أسواق الريادة الثلاث، بمكاسب للرابع في الترتيب وهو السوق السعودي بنحو 17.1 في المئة، تتقارب مكاسب الأسواق التسع الأخرى في المنطقة الموجبة وتراوح ما بين أدناها بنحو 9.6 في المئة للسوق البريطاني، وأعلاها، كما أسلفنا، للسوق السعودي بنحو 17.1 في المئة، بينما قلص السوقان الهندي والصيني خسائرهما إلى نحو 0.2– في المئة و4.2– في المئة للسوق الصيني.

ولا يبدو أن هناك تمايزاً في الأداء بين أسواق العالم، الرئيسة والناشئة، وأسواق إقليم الخليج السبعة، فالأداء للأسواق، كلها، يتداخل في المقدمة وفي منطقة الوسط. وحدهما سوقا الصين والهند اللذان ينفردان بالأداء الضعيف، وتعاني الاقتصادات الناشئة، أخيراً، من شك في صمود معدلات نموها التاريخية المرتفعة، وتعرضت إلى ضغوط شديدة أثرت، سلباً، على أسعار صرف عملاتها، أخيراً، وإن كنا نعتقد أن الصين قد اتخذت إجراءات مسبقة ووقائية لاجتناب آثار ذلك الضعف المتوقع، ومن ضمنها إدارة عملية خفض أسعار الأصول، تجنباً لانفجار أية فقاعة.

ولأن تعافي الاقتصاد العالمي لازال هشا، يبدو مبرراً هذا التذبذب الحاد في أداء الأسواق من شهر إلى آخر، فقد كان أداء شهر يونيو ضعيفاً، ثم أداء نشطا في شهر يوليو، ثم ضعيفاً في شهر أغسطس، ثم نشطا في شهر سبتمبر. وجاء الدعم، معظمه، في شهر سبتمبر، من تصريحات لبنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي وبأغلبية ساحقة في قرار إدارته بالاستمرار في عمليات التيسير الكمي التي تمثل، من جانب، دعماً لأسعار الأصول، ومن جانب آخر، دليلاً مناقضاً على هشاشة نمو الاقتصاد. وذلك يجعلنا حذرين في توقعاتنا لأداء شهر أكتوبر، فالشهور الأربعة الفائتة توحي أنه بعد كل ارتفاع أو هبوط يحدث العكس، ولكنه لا يحدث تلقائيا وإنما بسبب سياسات وتصريحات ومؤشرات أداء. لذلك، يبقى الاحتمال الأكبر هو أن يظل شهر أكتوبر يراوح بين الأداء الموجب الضعيف والسالب الضعيف، أي إنه لن يكون تكرارا لأداء الشهور الأربعة الفائتة، ما لم تصدر تصريحات أو تقع أحداث غير متوقعة.

ارتفاع ملحوظ في القيمة السوقية

سوق الكويت حقق مكاسب خلال سبتمبر

قال الشال ان أداء سوق الكويت للأوراق المالية – الربع الثالث 2013 : كان مختلطاً، مقارنة بأداء الربع الثاني من هذا العام، إذ انخفضت مؤشرات كل من القيمة والكمية المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام. وبلغت قراءة مؤشر الشال، في نهاية سبتمبر 2013، نحو 463.4 نقطة، مرتفعاً نحو 21.9 نقطة، أي ما نسبته 5 في المئة، مقارنة بنهاية الربع الثاني، من العام الحالي، عندما بلغ نحو 441.5 نقطة، و ارتفع بنحو 25.5 نقطة، أي ما نسبته 5.7 في المئة، مقارنة بنهاية السنة الفائتة. وبلغ مؤشر الشال أعلى مستوى له، خلال الربع الثالث، عند 467.5 نقطة، في يوم الاثنين 23 سبتمبر 2013، فيما سجل المؤشر أدنى مستوى له، عندما بلغ 439.7 نقطة، في يوم الأربعاء 4 سبتمبر 2013. اما مؤشر البورصة، وهو مؤشر سعري، الذي يبتعد، مجددا، عن مستوى الثماني آلف نقطة، وبلغ 7767 نقطة، في نهاية الربع الثالث من عام 2013، مقارنة بنحو 5934.3 نقطة، في نهاية العام الفائت، وبارتفاع بلغت نسبته 30.9 في المئة. وبلغ مؤشر البورصة الوزني نحو 462.8 نقطة، في نهاية سبتمبر من العام الحالي، مقارنة بنحو 417.7 نقطة، في نهاية العام الفائت، و بارتفاع بلغت نسبته 10.8 في المئة، وهذا يدل على وجود عمليات تبادل في نسق التداول، ما بين الأسهم الصغيرة المضاربية والأسهم القيادية، وهو ما يعكس انتقال السيولة الدوري ما بين الأسهم لاقتناص الفرص الاستثمارية وكذلك المضاربية، لاسيما في ظل الأسعار الجيدة للأسهم.

قيمة الاسهم المتداولة

وقد حققت القيمة السوقية، لمجموع الشركات المدرجة 196– شركة–، بعد إدراج بنك وربة خلال شهر سبتمبر 2013 في سوق الكويت للأوراق المالية نحو 31657.2 مليون دينار، وعند مقارنة القيمة السوقية، ما بين 2013/09/30 ونهاية عام 2012 لعدد 195 شركة مشتركة، نلاحظ أنها حققت ارتفاعاً بلغ نحو 2678.5 مليون دينار، أي من 28638.7 مليون دينار، كما في نهاية عام 2012، إلى نحو 31317.2 مليون دينار، في نهاية.

سبتمبر 2013، وهو ارتفاع بلغت نسبته 9.4 في المئة. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات، التي ارتفعت قيمها، مقارنة بنهاية آخر يوم تداول من عام 2012، بلغ 149 شركة من أصل 195 شركة مشتركة في السوق، في حين سجلت نحو 40 شركة خسائر متباينة، في قيمتها، بينما لم تتغير قيمة 6 شركات.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة، خلال الربع الثالث «64 يوم عمل»، نحو 2195.9 مليون دينار «7.7 مليارات دولار أمريكي» منخفضة بما قيمته 2738.5 مليون دينار، أي ما نسبته 55.5 في المئة، عن مستوى سيولة الربع الثاني، والبالغة قيمة تداولاته نحو 4934.4 مليون دينار. وبلغت أعلى قيمة تداول للأسهم، في يوم واحد، نحو 64.9 مليون دينار، بتاريخ 2013/09/16، في حين سجلت أدنى قيمة تداول للأسهم عند 14.5 مليون دينار، بتاريخ 2013/08/06. وبلغ المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة نحو 34.3 مليون دينار، مسجلا انخفاضا قاربت نسبته 55.5 في المئة، عن مستوى الربع الثاني، والبالغ نحو 77.1 مليون دينار «64 يوم عمل».

وبالنسبة إلى القطاعات، تركز التداول، خلال الربع الثالث، على قطاع الخدمات المالية، ليبلغ المجموع الكلي لقيمة الأسهم المتداولة، فيه، نحو 683.2 مليون دينار، أي ما يمثل نحو 31.1 في المئة من جملة قيمة الأسهم المتداولة في السوق، تلاه قطاع العقار بقيمة 579.9 مليون دينار، أي بما نسبته 26.4 في المئة من إجمالي السوق.

من جهة ثانية، سجل إجمالي كمية الأسهم المتداولة نحو 23300.1 مليون سهم، وبمعدل يومي بلغ 364.1 مليون سهم، وبانخفاض لمعدل كمية الأسهم بلغ نحو 486.1 مليون سهم، أي ما نسبته 57.2 في المئة، مقارنة بالربع الثاني، في حين سجل عدد الصفقات نحو 476.8 الف صفقة، وبمعدل يومي بلغ 7450 صفقة، وبانخفاض لمعدل الصفقات بلغت نسبته نحو 43.3 في المئة عما كان عليه معدل الربع الثاني.

وعند مقارنة الأداء، لما مضى من عام 2013 «187 يوم عمل»، بمثيله في عام 2012 «188 يوم عمل»، نجد أن قيمة الأسهم المتداولة قد بلغت نحو 9508.3 ملايين دينار «33.5 مليار دولار أمريكي»، مرتفعة ما نسبته 76.8 في المئة عن قيمة التداول، خلال الفترة نفسها من عام 2012، والبالغة نحو 5377.7 مليون دينار، أي إن السوق كان أعلى سيولة، لما مضى من العام الحالي مقارنة بسيولة الفترة المماثلة من العام الفائت، وهذا مؤشر يؤكد ارتفاع الثقة لدى المستثمرين.